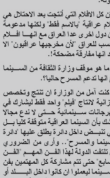

حديث لا تنقصه الصراحة مع.. مدير السينما العراقية قاسم محمد سلمان

حاوره: فلاح كامل العزاوي

ليس من قبيل المبالغة القول ان السينما بشكل عام تحولت الى عالم ممتع ومتعدد الجوانب ومتنامي الابعاد ومتزايد المقاصد والغايات وبالتالي تضاعفت اسهاماتها الثقافية والعلمية والاعلامية.

والسينما العراقية تعد واحدة من السينمات المهمة عربيا، ليس لما قدمته كصناعة ولكن لما قدمته من أفلام متميزة اخذت شهرة واسعة عربية وعالمية وبعضها حقق نجاحات فنية وحصد العديد من الجوائز العربية والعالمية.

والحديث ذو شجون عن السينما العراقية التي هي الآن متوقفة ونتمنى لها العودة بقوة الى الساحة الدولية.. وكانت لنا هذه الوقفة مع مدير السينما العراقية الفنان قاسم محمد سلمان السعيدي.

– كيف هو حال السينما العراقية الآن وفي ظل الظروف الصعبة التي يعيشها البلد؟.

* السينما العراقية قبل الاحتلال هي مغيبة أصلا ومن بعد الاحتلال كنا نأمل تحسن أحوالها، وقلنا عسى ولعلّ ان نجد لها حلا ولكن لا يمكن لها ان تنهض الا بمساعدة الدولة.

الان كل الافلام التي أنتجت بعد الاحتلال هي افلام عراقية "بالاسم فقط" ولكنها مدعومة من دول اخرى عدا العراق مع انها افلام تحسب للعراق "لأن مخرجيها عراقيون" الا تجد انها مفارقة مضحكة!.

– ما هو موقف وزارة الثقافة من السينما مع انها تدعم المسرح حاليا؟.

* كنت آمل من الوزارة ان تنتج وتخصص ميزانية لانتاج "فيلم" واحد فقط ليشارك في مهرجانات سينمائية حتى لا ندع مجالا للشك بأن السينما العراقية متوقفة كليا بل هي تنبض داخل دائرة يطلق عليها "دائرة السينما والمسرح".. وأرى من الضروري ان تلتفت الدولة لهذا الفن المهم "الفن السابع" حتى تتم مشاركة كل المهتمين بفن السينما ليعملوا ان كانوا داخل البلد أو خارجه لصنع سينما عراقية ويوازنوا اهتمامهم بالسينما مثلما يهتمون بالمسرح.

– في شهر حزيران الفائت والذي يصادف فيه "عيد السينما العراقية" لماذا لم يحتفل قسم السينما بعيده السينمائي "على الأقل" في هذه السنة؟.

* في عام ٢٠٠٦ تم تكريم رواد ومبدعي السينما العراقية في احتفالية عيد السينما وفي هذا العام كان لدينا أمل وضمن الخطة التي وضعتها دائرة السينما والمسرح والمتمثلة بقسم السينما لانتاج فيلم روائي طويل ومجموعة أفلام روائية قصيرة ووثائقية، لكن الى حد عام ٢٠٠٧ وفي الشهر السادس بالذات والذي هو مقرر فيه تكريم نخبة اخرى من رواد السينما في عيدهم الذي كان سيصادف يوم ٢٠٠٧/٦/٢٢ لم يحصل القسم على أي تخصيص مالي من وزارة الثقافة لكي يستطيع من خلاله انتاج ما يمكن انتاجه حتى نعطي أحقية للسينما العراقية.

– أعلنت قبل فترة وجيزة ومن خلال قسم السينما بدائرة السينما والمسرح عن مسابقة لكتاب السيناريو للأفلام الروائية والوثائقية، أين أصبحت نتائج هذه المسابقة؟.

* لقد عمل قسم السينما مسابقة النصوص للأفلام الروائية القصيرة والوثائقية وأعلنت النتائج "السرية" لها وتمت مفاتحة الوزارة بنتائج المسابقة منذ تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٢ بتخصيص مبلغ "٥" مليون دينار عراقي كجوائز للفائزين الثلاثة ولعمل احتفالية صغيرة بهذه المناسبة لتوزيع الجوائز على الفائزين، ولم ترد اجابة الوزارة بالموافقة لحد هذه اللحظة.. رغم مراجعتي شخصيا لهم باستمرار ولكن بلاجدوى وأقول الى من يهمهم أمر السينما في الوزارة "ان وجدوا" اتمنى ان تنتبهوا لشؤون السينما والسينمائيين من أجل السينما العراقية.

– لماذا برأيك هذا الموقف المتناقض من الوزارة باهتمامها بالمسرح على حساب السينما أو تهميش السينما؟.

* سؤال جيد ومهم فأنا اتمنى ان ينظر المعنيون بالوزارة الى دائرة السينما والمسرح بمعيار واحد وان لا يكيلوا بمكيالين واتمنى ان يكون هناك خطان متوازيان هما "السينما" و"المسرح" لانهما مهما امتدا لا يلتقيان الا بالحب والمودة لأجل نهضة الواقع الفني العراقي.. وليس اهمال السينما وتهميشها على حساب المسرح لان الدائرة لها تسمية واحدة "سينما ومسرح" وليس مسرحا فقط.

– هل أنت مع فصل السينما عن المسرح حتى لا يتم تداخل أعمال كل منهما؟.

* سابقا كنت أرفض هذا المقترح "فصل السينما عن المسرح" ولكني الآن أقول لكي تلعب السينما دورها الفعال في مواكبة ما يحدث من تطور للفن في العالم الآن يجب ان تكون السينما منفصلة عن المسرح وانا كمسؤول عن السينما العراقية اعرف جيدا ماذا اقول، حتى لا يهمش دور السينما والسينمائيين في العراق.

– في ختام لقائنا هذا، ما الذي تود البوح به للقراء وماذا تقول لهم؟.

* اولا احب ان اشكرك واشكر جريدة بهرا "الضياء" الغراء التي فسحت المجال لي للحديث والبوح عن هموم السينما العراقية.

كما اشكر الاستاذ رياض عبد الحافظ المرسومي مدير عام دائرة السينما والمسرح لاهتمامه بتفعيل قسم السينما من خلال لقاءاته مع منتسبي القسم السينمائي وتعهده بتذليل كافة الصعوبات التي يمرون بها.. من خلال انتاج أفلام روائية ووثائقية اضافة الى انتاج المسلسلات التلفزيونية.

واقول لقراء جريدة بهرا الاعزاء ولمحبي السينما ان السينما ما تزال بخير، ولنا مطلب نرفعه للحكومة العراقية هو ان تكون لدينا فضائية ثقافية وفنية لان في قسم السينما كمّ هائل من الافلام الوثائقية والتي لم ترَ النور على الفضائيات الاخرى مع شكري لكم.

احدث مشاكل الشرق الاوسط:

توقعات بعواقب اقتصادية كبيرة وتبعات سياسية نتيجة لارتفاع اسعار القمح

بهرا. متابعات

يتابع مستوردو القمح في الشرق الاوسط بانزعاج الارتفاع المستمر في أسعاره خشية أن يحد من قدرتهم على اطعام الشعوب التي تعتمد على الاسعار المدعمة للاحتياجات الضرورية من الغذاء. يقول دينوس ميتسيدس نائب رئيس رابطة اصحاب المطاحن في قبرص "لا يمكنني أن أصف الوضع الا بانه مخيف".

وقد رفع أصحاب المطاحن من أعضاء الرابطة أسعارهم بأكثر من ٤٠ بالمئة تمشيا مع السوق العالمية. وقبرص مستورد صغير للقمح لكن مصر والاردن والجزائر من بين أكبر مستوردي القمح في العالم وفي بعض الحالات تصل مشترياتهم الى مئات الاف الاطنان في المرة الواحدة. وزادت تكلفة هذه الواردات بصورة حادة في الشهور الاخيرة مع ارتفاع الاسعار الى مستويات قياسية. وتجاوز سعر القمح في المعاملات الاجلة في مجلس شيكاغو للتجارة الاثنين الى اعلى من معدلاته الطبيعية.

وقال مسؤول أردني رفيع يعمل في مشتريات الحبوب "اذا استمر هذا الوضع فستكون له على المدى البعيد عواقب اقتصادية كبيرة ولكن هذه الدول لن تستطيع الان ترك شعوبها جائعة فضلا عن كل التوترات السياسية." ومع ذلك فان المحللين وأصحاب المطاحن والمشترين الحكوميين يقولون ان العراق والاردن ومصر والجزائر لن تتوقف في الوقت الحالي عن خفض مشترياتها رغم ارتفاع تكلفة الاستيراد. وتعاقدت المؤسسات الحكومية المختصة بالاستيراد على شراء كميات ضخمة في الاسابيع الاخيرة من خلال مناقصات كبيرة أدت فعليا الى نقص المعروض عن الطلب وأسهمت في ارتفاع أسعار القمح الى مثليها منذ ابريل نيسان. وتعلن هذه المؤسسات عن مناقصات جديدة لضمان تدفق الامدادات في الشهور المقبلة. ويقول التجار الدوليون وأصحاب المطاحن والمسؤولون ان المؤسسات الحكومية المشترية لا يمكنها المجازفة بالمساس بنظام دعم الاسعار الذي يحد من ارتفاع أسعار الخبز بشكل حاد بعد أن تسببت قفزات كبيرة في أسعاره قبل سنوات في اثارة اضطرابات مدنية في عدة دول من بينها مصر والاردن.

ويقول محللون وخبراء في مجال القمح ان الاستقرار الاجتماعي يرجح على كفة أي مكاسب مالية من خفض الدعم في منطقة تعيش اغلبية سكانها على الاغذية المستوردة. وتواجه مصر والاردن ضغوطا متزايدة في الموازنة ولكن الدول النفطية الغنية بالسيولة المالية مثل السعودية التي تمنح دعما كبيرا للمزارعين لن تشعر بوطأة ارتفاع أسعار القمح. ويمنح ارتفاع ايرادات النفط متنفسا لدول اخرى مثل الجزائر التي تستورد نحو خمسة ملايين طن من الحبوب سنويا وتنفق نحو مليار دولار سنويا لسد النقص في انتاج الحبوب. وفي العراق الذي بلغ اجمالي وارداته من القمح العام الماضي ثلاثة ملايين طن يدرك المسؤولون بقوة مخاطر خفض الامدادات في نظام يعتمد على توزيع الاحتياجات الغذائية بالبطاقات لاطعام الاشد احتياجا بين سكان العراق البالغ عددهم ٢٨ مليون نسمة.

وقال مسؤول رفيع في مجلس الحبوب العراقي "في العراق اذا وصلت تكلفة القمح الى ١٠٠٠ دولار شاملة الشحن ووصلت الى المواطن بضعف هذا السعر فلن نتوقف عن الشراء لانه لابد لهذه الحكومة أن تطعم شعبها". ويعتمد العراقيون على نظام البطاقات التموينية الذي وضعته الحكومة قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام٢٠٠٣ .

ويرجع الفضل لنظام الحصص التموينية في انقاذ الملايين من الجوع. وفي مصر يمثل الخبز المدعم عنصرا رئيسيا في غذاء كثير من افراد الشعب البالغ تعداده ٧٣ مليون نسمة ومن المستبعد لاسباب سياسية داخلية أن تخفض الحكومة مشترياتها من القمح أو تحمل المستهلكين عبء ارتفاع الاسعار. وألغت مصر لفترة قصيرة دعم الخبز في عام ١٩٧٧ ولكنها اضطرت الى اعادته بعد اندلاع أعمال شغب في العاصمة. وقال وولتر ترويش مدير شركة دومنيون غرين في جنيف "المسألة سياسية الى حد كبير في مصر.. الحكومة تخشى بشدة حدوث أي نقص في الخبز وهذا هو السبب في ان الهيئة العامة للسلع التموينية تطرح مناقصات وتقبل كل العروض". واضاف "لديهم تعليمات من الحكومة بشراء القمح حتى يكون هناك ما يكفي لتلبية كل الطلبات. وهذا لن يتغير".

ويقول المحللون ان دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ستحول دون حدوث قفزات في أسعار الخبز لتخفيف التأثير على الفقراء. ولكن بالنسبة للاقلية من الطبقة الوسطى في المنطقة فان ارتفاع أسعار السلع الاولية يوحي بأن المستهلكين سيواجهون فترة طويلة من ارتفاع أسعار الاغذية.

الازمة الانسانية في العراق تتفاقم

والمانحون يحجمون عن مساعدة اللاجئين والنازحين

عن وكالة رويترز

يقول عمال مساعدات ان الازمة الانسانية في العراق تتفاقم وان المزيد من العراقيين يفرون من منازلهم رغم الزيادة مؤخرا في عدد القوات الامريكية فيما يحجم المانحون عن تمويل دعم ملايين النازحين واللاجئين.

وعرض الرئيس الامريكي جورج بوش الاسبوع الماضي صورة متفائلة نسبيا للاوضاع في العراق وقال انه يمكن خفض عدد القوات بنحو ٢٠ ألفا بحلول شهر تموز القادم.

غير أنه رهن الخفض في القوات بتحسن الاوضاع على الارض خاصة في بغداد حيث ركزت الزيادة في القوات وفي محافظة الانبار المضطربة.

وتشير تقديرات الامم المتحدة الى أن نحو ٤,٢ مليون عراقي فروا من القتال والعنف وان نحو نصفهم لجأ الى بلدان مجاورة فيما ظل الباقون نازحين داخل بلادهم.

ويقيم أغلبهم ضيوفا لدى عائلات وفي مساكن غير ملائمة مثل المدارس أو المباني المهجورة بينما يتزايد عدد المقيمين في مخيمات.

وأغلق جيران العراق حدودهم أمام القادمين الجدد بعدما استقبلوا اعدادا كبيرة للغاية وشكوا من أنهم لم يتلقوا تمويلا يذكر لمساعدتهم على مواجهة هذا التدفق.

ولا تزال الازمة العراقية احدى أسرع أزمات اللاجئين نموا في العالم حيث يبلغ عددهم نحو مثلي عدد اللاجئين والنازحين بسبب الصراع في اقليم دارفور بغرب السودان.

وقالت دوروثيا كريميتساس المتحدثة باسم اللجنة الدولية للصليب الاحمر "الحياة اليومية بائسة للعراقيين وهذا هو ما يدفعهم الى الفرار". "من الصعب للغاية توقع ما سوف يحدث لكنه يبدو قاتما للغاية. ما نشاهده هو بوضوح وضع انساني متدهور".

وفي تقرير نشر أمس بشأن الاسبوعين الاول والثاني من ايلول الحالي قالت المنظمة الدولية للهجرة ان تحسن الامن في الانبار وأجزاء من بغداد أدى الى تراجع عدد الاسر الفارة الجديدة. لكن اجمالي عدد النازحين في أنحاء البلاد في تزايد مستمر.

وقالت جيمين باندیا المتحدثة باسم المنظمة "لم تنخفض الاعداد مطلقا.. انها في تزايد مستمر.. وقالت "كثير من الاشخاص يرغبون في العودة لكن الظروف لا تسمح بذلك".

وتابعت "أن تقارير تحدثت عن موجات من العائدين الى الرمادي عاصمة الانبار مطلع ايلول بسبب تحسن الامن هناك غير أن هناك مخاوف من أن ذلك قد ينعكس مجددا في أعقاب مقتل زعيم عشائري من العرب السنة ساعد القوات الامريكية في محاربة متشددي تنظيم القاعدة في العراق".

وقال عمال مساعدات ان انسحاب القوات البريطانية من مناطق بجنوب العراق لم يكن له تأثير يذكر حيث استمر النزوح.

وبالنسبة لانحاء البلاد قالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان عدد الفارين من منازلهم ارتفع الشهر الماضي حيث تحدثت تقارير عن نزوح ٦٠ ألف شخص في آب مقارنة مع ٥٠ ألفا في تموز الماضي.

وقالت استريد فان جينديرين شتورت المتحدثة باسم المفوضية: "يفر كثير من العراقيين من المناطق متعددة الاعراق قبل أن يجبروا على ذلك.. لم يعد الاطفال يذهبون الى المدارس.. كما أن اباءهم عادة لا يجدون عملا. عدد الاطفال المشردين الذين يجوبون الشوارع في تزايد. عمالة الاطفال في تزايد. هناك أطفال يجمعون القمامة".

وتسبب تفجير مقري الامم المتحدة والصليب الاحمر في العراق عام ٢٠٠٣ فضلا عن خطف وقتل موظفين أجانب الى ترك البلاد والحالة شبه بعيدة عن متناول منظمات الاغاثة التي يحاول بعضها العمل من خلال منظمات محلية أو الهلال الاحمر العراقي.

ويقول عمال الاغاثة ان النزوح منتشر في أنحاء البلاد وان كثيرا منه يحدث في وسط البلاد. وقد فرّ البعض شمالا الى منطقة كردستان حيث من السهل الوصول اليهم.

وتشكو منظمات الاغاثة من أن المانحين الدوليين من بينهم الدول التي غزت العراق في عام ٢٠٠٣ لا يزالون يحجمون عن تمويل برامج لمساعدة النازحين العراقيين أو لدعم بلدان مثل سوريا والاردن من أجل استيعاب لاجئين جدد.

وتقول المنظمة الدولية للهجرة انها تلقت ٢٠ مليون دولار فقط من أصل ٨٥ مليونا تحتاجها لمساعدة النازحين داخل العراق في العام ٢٠٠٦ ــ ٢٠٠٧.

وقالت باندیا المتحدثة باسم المنظمة "الحقيقة هي أنه لا يوجد في الوقت الحالي ضوء في نهاية النفق".